جمهورية مصر العربية

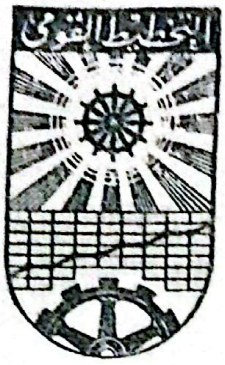

معهد التخطيط القومى

مذكرة داخلية رقم (٥٣٢)

دراسة تحليلية لاسعار بعض السلع الزراعية فى محافظة البصرة (العراق)

اعداد

دكتور
سعد طه علام

دكتور
طارق عبد الغنى عبد اللطيف

١٩٧٦

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحتويـــــات

مقدمة :

أولا : تكاليف الانتاج :

١ ــ تكاليف انتاج القمح .
٢ ــ تكاليف انتاج الشعير .
٣ ــ تكاليف انتاج الذره .
٤ ــ تكاليف انتاج الطماطم .
٥ ــ تكاليف انتاج الخيار .
٦ ــ تكاليف انتاج الباقلا .
٧ ــ تكاليف انتاج الباذنجان .

ثانيا : الاسعار والهوامش التسويقيه :

١ ــ العلاقه بين سعر المنتج وسعر المستهلك .
٢ ــ العلاقه بين سعر المنتج وتكاليف الانتاج .
٣ ــ السعر والقيمه الايجاريه للأرض .
٤ ــ العلاقه بين اسعار الجمله واسعار المستهلك والهامش التسويقى .
٥ ــ اسعار المستهلك كأساس لتحديد اسعار المنتج .

ثالثا : الاسس النظريه لتحديد اسعار المنتج

١ ــ طريقه تكاليف الانتاج .
٢ ــ طريقه المساواه .
٣ ــ طريقه توزيع الانتاج .

* خاتمه وتوصيات .

* مراجع .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مقدمـــــة

لاشك ان الاسعار سواء بالنسبة للمنتج أم للمستهلك من اهم قوى الاقتصاد • فكمـــا انها تؤثر على الانتاج ايضا على الاستهلاك بالاضافة الى باقى مكونات الاقتصاد القومـــى • وتعتبر ذات اهمية خاصة بالنسبة لاسعار المنتجات الزراعيه • وذلك نظرا لما يتصف به الانتاج الزراعـى من الموسمية وعدم القابلية للتخزين (سرعة القابلية للتلف) وغير ذلك من الخصائص التى تؤثر على تذبذبات الاسعار • كما ان السلع الزراعية فى غالبيتها سلع غذائية ومواد ضرورية يتصف الطلب عليها بضعف المرونة كما ان المستهلكين فى الدول النامية ينفقون عليها الجانب الاكبر من دخولهم وعلى ذلك يرتبط مستوى معيشتهم بمستويات تلك الاسعار كما وترتبط الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى القطاع الزراعى باسعار المنتجين لتلك المنتجات •

ويعتبر من اهداف السياسة السعرية فى الاقتصاديات المخططة تقليل التقلبات الكبيرة التى تعترى كل من اسعار المنتج والمستهلك بالاضافة الى تقليل التكاليف التسويقية • وفى نفس الوقت تهدف الى حصول المنتجين على اسعار مجزية وللمستهلكين اسعار مناسبة •

وبالنسبة للمنتجات الزراعية دائما ماتتحدد الاسعار معتمده على الظروف الحاليـــة للمعروضة من السلعه • فى الوقت الذى يعتبر فيه العرض دالة لاسعار العام السابق (1) وبالتالـى ستستمر التقلبات السعرية طالما بقيت الاسعار غير مخططه • ويعتمد مدى حدة التقلبات علـــى مرونة كل من العرض والطلب •

والاسعار غير الملائمة لاتشجع الزراع على زيادة انتاجهم كما انها تؤدى الى خفض مستوى معيشة المستهلكين (وتمثل ضغط على ميزانية المستهلك) خاصة اصحاب الدخول المحـــــددة •

---

(1) Lange, O., " Introduction to Econome trics " -PWN- Warsaw. 1966- P.161.

وبالنسبة للهامش التسويقي فانه يعتمد على كفاءة قطاع التسويق من ناحية وعلى عدد الوسطاء فيه من ناحية اخرى • وكلما زاد الهامش التسويقي سواء بالنسبة لسعر المنتج او سعر المستهلك ، فانه يعني انخفاض ما يحصل عليه المنتج من قيمة السلعة وارتفاع ما يدفعه المستهلك في تلك السلعة • ورغم كفاءة التسويق الزراعي يجب الا تأخذ في الاعتبار فقط جانب التكاليف التسويقية وعناصر التوزيع الطبيعية (الخدمات التسويقية) • ولكن الاهم من ذلك هو التغيير في الهيكل التسويقي نظامه وتوسعاته ، اكثر من الاهتمام برفع كفاءة الخدمات التسويقية •

وتهدف الدراسة للتعرف على عائد المنتج — اعتمادا على الاسعار التي يبيع بها — وتكاليف الانتاج لاهم المنتجات الزراعية السائدة في محافظة البصرة • كذلك محاولة الوصول الى سعر لمنتجي هذه السلع نرى انه قد يكون مجزي — عادلا — من وجهه نظر الدراسة • وذلك اعتمادا على دراسة تكاليف الانتاج التي تم استقصائها عن طريق استمارة استبيان اعدت لذلك • واعتمادا على عدد من الاساليب النظرية •

كما وتهدف الدراسة الى التعرف على الهامش التسويقي — الفرق بين سعر المنتج وسعر المستهلك وما يمثله هذا الهامش من سعر المنتج ، وبنوده وامكانية تخفيضه • كذلك تهدف الدراسة الى التعرف على اسعار المستهلك لتلك السلع والعلاقة بينها وبين اسعار المنتج ، وهل ان العلاقة بينها تعتبر متوازنة ؟

وقد اعتمدت الدراسة على البيانات الميدانية ، التي جمعت بواسطة استمارة استبيان اعدت لذلك ، وذلك فيما يتعلق بتكاليف الانتاج ، وسعر المنتج • كما اعتمدت على نفس البيانات في تحليل بنود التكاليف • اما فيما يتعلق باسعار المستهلك فقد اعتمد على بيانات المصادر الرسمية •

وقد تم استقصاء ثمانون عينة استبعد منها عشر عينات ، واعتمد التحليل على السبعون عينة الاخرى •

وبالنسبة للقطاع الزراعي بمحافظة البصرة ، فتبلغ مساحة الاراضي بها نحو ٢٠٧ ألف دونم منها نحو ١٧٢ ألف دونم اراضي زراعية ، ونحو ٣٤ ألف دونم غير زراعية . يزرع منها نحو ٢٢ ألف دونم بالمحاصيل الصيفية ومثلها بالمحاصيل الشتوية . (١)

ومن المحاصيل الزراعية الرئيسية بالمحافظة القمح والشعير والرز والباقلا والبصل والثوم والخضروات الشتوية والطماطه المكشوفه والمغطاه ، والخضروات الصيفية . وتتذبذب المساحة المزروعة بكل من المحاصلات السابقة تبعا لعوامل متعدده ربما اهمها كمية الامطار بالنسبة لمحاصيل الحبوب خاصة .

ومن حيث المساحة المزروعة بكل محصول ، فتبلغ مساحة القمح نحو ١٦٠٠٠ دونم تمثل نحو ٣٢٪ من المساحة المزروعة ، والشعير نحو ١٦٦٥ دونم تمثل نحو ٣٫٤٪ ، والخضروات الشتوية نحو ٢٢٧٦ دونم تمثل حوالى ٥٪ من المساحة ، اما الطماطه بنوعيها فتبلغ نحو ٨٢٨٧ دونم تمثل حوالى ١٧٪ ، والخضروات الشتوية مساحتها نحو ١٤٠٠٠ دونم تمثل حوالى ٢٩٪ من المساحة المزروعة ، وذلك فى عام ١٩٧٥ .

وتشتمل الدراسة بالاضافة الى المقدمة ، والخاتمة والتوصيات ، على ثلاثة اقسام وهى تكاليف انتاج المحاصيل ، والاسعار والهوامش التسويقية ، والاسس التى تقوم عليها الاسعار . وقد اعترض الدراسة قلة البيانات والمعلومات ، وصعوبة الحصول عليها ، هذا بالاضافة الى عدم وضوح اى اساس تقيم عليه اى من اسعار المنتج او المستهلك .

---

(١) وزارة التخطيط العراقية — المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٤ — الجهاز المركزى للاحصاء — بغداد ١٩٧٥ .

أولا — تكاليف الانتـــاج

تناولت الدراسة تحليل بنود تكاليف الانتاج بالنسبة لمحاصيل القمح والشعير والذره كمحاصيل حبوب ، ومن محاصيل الخضر الطماطه ، والخيار ، والباقلاء ، والباذنجان — وهـــى المحاصيل التى تناولتها استمارة الاستبيان(٢) .

وبالنسبة لمحاصيل الحبوب الثلاثة ، فيأتى فى مقدمة التكاليف ، تكاليف الحصاده يليها قيمة البذور ، ثتم تكاليف اجور المكائن والالات ، ثم تكاليف الرى ، فتكاليف الزراعة ، فتكاليـــف مقاومة الافات ، فتكاليف الحمل ، فتكاليف اعداد الارض الزراعة ، ثم تكاليف التسميد .

وبالنسبة لمحاصيل الخضر الاربعة فيأتى فى مقدمتها تكاليف اجور العمال ، يليهـــا تكاليف اعداد الارض للزراعة ، فتكاليف الرى ، ثم تكاليف الزراعة ، فتكاليف التسميد ثم مقاومـــة الافات ، ثم تكاليف الاسمده ، فتكاليف الحصاد .

ويتفق هذا الترتيب تماما مع واقع العمليات الزراعية بالنسبة لكلا من نوعى المحاصيل . وذلك كما يتضح من جداول (١) ، (٢) ، (٣) .

تكاليف انتاج القمح :

تبلغ جملة تكاليف الدونم الواحد من القمح نحو ٤٫٧٣٠ دينار ، واذا اضيفت اليها الايجار تبلغ نحو ٦٫٧٣٠ دينار — على اعتبار ان ايجار الدونم الواحد لمحاصيل الحبوب يبلـــغ ٢ دينار — وعلى ذلك فتبلغ تكلفة الكيلو جرام الواحد نحو ٢٠٫٢٣ فلس بدون الايجار ، ونحـــو ٢٨٫٧٨ فلس باضافة الايجار .

واكبر بنود هذه التكاليف هى تكاليف الحصاد اذ تبلغ نسبتها نحو ١٤٫٥٪ مـــن جملة التكاليف بدون الايجار ، يليها اجور العمال اذ تبلغ نسبتها نحو ١٤٪ ، ثم كل من تكاليف

---

(٢) تشتمل بنود التكاليف على مايلى : ١ — اعداد الارض للزراعه . ٢ — الزراعة . ٣ — البـــذور ٤ — الاسمده . ٥ — التسميد . ٦ — الرى . ٧ — اجور العمال . ٨ — اجور المكائـــن ٩ — مقاومة الافات . ١٠ — الحصاد (جمع المحصول) .

المكائن والالات والاسمده والبذور اذ تبلغ نسبتها نحو ١٣ر١٪ ، ١٢ر٥٪ ، ١٠ر٣٪ لكل منهم على الترتيب ، يلي ذلك تكاليف اعداد الارض للزراعه ، والري ، والزراعه ، ومقاومة الافات ، والتسميد وتبلغ نسبتها نحو ٩ر٦٪ ، ٨ر٢٪ ، ٧ر٤٪ ، ٦ر٤٪ ، ٦ر٣٪ لكل منهم على الترتيب .

تكاليف انتاج الشعير :

تبلغ جملة تكاليف الدونم من الشعير نحو ٣ر٢٣٠ دينار ، واذا اضيفت اليها الايجار فتبلغ نحو ٥ر٢٣٠ دينار . وعلى ذلك فتبلغ تكلفة الكيلو جرام الواحد نحو ٧٧ر١٣ فلس بدون الايجار ، ونحو ٣٠ر٢٢ فلس باضافة الايجار .

واكبر بنود هذه التكاليف هي تكاليف الحصاد اذ تبلغ نسبتها نحو ٤ر١٦٪ من جملة التكاليف — بدون الايجار — يليها كل من تكاليف البذور ، اجور المكائن والالات ، واعداد الارض للزراعه ، والري ، اذ تبلغ نسبتها نحو ٨ر١٥٪ ، ٥ر١١٪ ، ١ر١١٪ ، ٧ر٩٪ لكل منهم على الترتيب يلي ذلك اجور العمال ، الاسمده ، ومقاومة الافات ، فتبلغ نسبتها نحو ٢ر٨٪ ، ٧ر٨٪ ، ٤ر٧٪ لكل على الترتيب . واقل بنود هذه التكاليف هي الزراعة والتسميد ، اذ تبلغ نسبتها نحو ٤ر٦٪ ، ٢ر٤٪ على الترتيب ، وذلك كما يتضح من جدول رقم (٢) .

تكاليف انتاج الذره :

تبلغ جملة تكاليف الدونم من الذره نحو ٨ر١٤٣ دينار بدون الايجار ، ونحو ١٠ر١٤٣ دينار مع الايجار . وتبلغ تكلفة الكيلو جرام الواحد نحو ٢٨ر٠٨ فلس بدون الايجار ، ونحو ٣٤ر٩٧ فلس باضافة الايجار .

وبالنسبة لبنود التكاليف فتعتبر قيمة البذور اكبرها اذ تصل نسبتها الى نحو ١٧ر٧٪ من الاجمالي ، يليها الاسمده ، والري ، واجور المكائن والالات اذ تبلغ نسبة كل منها نحو ١٦ر٨٪ ، ١٦ر٤٪ ، ١٦ر٤٪ على الترتيب ، يلي ذلك تكاليف الحصاد ، والزراعه ، ومقاومة الافات ، والتسميد ، فتبلغ نسبة كل منها نحو ١٣ر٣٪ ، ١٠ر٣٪ ، ٥ر٣٪ على الترتيب .

تكاليف انتاج الطماطه :

تبلغ جملة تكاليف الدونم من الطماطه نحو ١٣٫٠٤ دينار ، وباضافة الايجار — يبلغ ايجار الدونم نحو ٣ دينار لمحاصيل الخضر — تبلغ تكاليف الدونم نحو ١٦٫٠٤ دينار . وتبلغ تكلفة انتاج الكيلو جرام نحو ٨٧٫٣ فلس بدون ايجار ، ونحو ١٠٧٫٣٣ فلس مع الايجار .

وتبعا للاهمية النسبية لبنود التكاليف فياتي في مقدمتها اجور العمال يليها تكاليف الري اذ تبلغ نسبتها نحو ٢٥٫٦٪ ، ٢٢٫٣٪ لكل على الترتيب .
يلي ذلك اجور المكائن والالات ، فتكاليف الزراعه ، واعداد الارض للزراعه ، فالحصاد اذ تبلغ النسبة نحو ١٩٫٥٪ ، ١٢٫٤٪ ، ٩٫٦٪ ، ٦٫٩٪ لكل منهم على الترتيب . واقل بنود التكاليف هي مقاومة الافات والاسمده والبذور ، اذ تبلغ نسبة كل منهم نحو ٢٫٥٪ ، ١٫٩٪ ، ١٫١٪ على الترتيب .

تكاليف انتاج الخيار :

تبلغ جملة تكاليف الدونم من الخيار نحو ١٢٫٩٧ دينار ، وباضافة الايجار تبلغ نحو ١٥٫٩٧ دينار . وعلى ذلك فتبلغ تكلفة انتاج الكيلو جرام نحو ٨١٫٩٣ فلس بدون الايجار ، ونحو ١٠٠٫٨٨ فلس مع الايجار .

وتبعا لنسبة ما يمثله كل بند من بنود التكاليف من اجمالي التكاليف ، نجد في مقدمتها تكاليف اجور العمال اذ تصل نسبتها لنحو ٣٠٫١٪ ، يليها تكاليف الري ، واعداد الارض للزراعه والزراعه ، ومقاومة الافات ، اذ تصل نسبة كل منها لنحو ٢٩٫١٪ ، ١٣٫١٪ ، ١١٫٦٪ ، ١٠٫١٪ من جملة التكاليف على الترتيب .
وأقل بنود التكاليف هي الاسمده والبذور اذ تصل نسبة كل منهما لنحو ٤٫٨٪ ، ٢٫١٪ على الترتيب .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تكاليف انتاج الباقلاء :

تبلغ تكاليف الدونم من الباقلاء نحو ٩٤ر١٢ دينار ، وباضافة الايجار تصل الى نحو ٩٤ر١٥ دينار . اما تكلفة انتاج الكيلو جرام الواحد فتبلغ نحو ١ر٣٨ فلس في الحالة الاولى ونحو ٩ر٤٦ فلس في الحالة الثانية .

وبالنسبة لما يمثله كل بند من بنود التكاليف الى الاجمالي ، ففي المقدمة اجور العمال يليها الزراعة ، فاعداد الارض للزراعة ، فالري ، اذ تبلغ نسبة كل منهم نحو ٥ر١٩٪ ، ٣ر١٦٪ ، ٣ر١٥٪ ، ٢ر١٤٪ على الترتيب يلي ذلك تكاليف الاسمدة ، والتسميد ، والحصاد ، والبذور اذ تصل كل منهم نحو ١٠٪ ، ٤ر٨٪ ، ٨ر٧٪ ، ٤ر٧٪ من جملة التكاليف على الترتيب . واقل بنود التكاليف هو مقاومة الافات اذ تمثل نحو ٣ر١٪ من الاجمالي .

تكاليف انتاج الباذنجان :

تعتبر تكاليف انتاج الدونم من الباذنجان اكبر تكاليف انتاج بالنسبة لمجموعة الخضر ، اذ تصل لنحو ٧٣ر٢٤ دينار بدون الايجار ، ونحو ٧٣ر٢٧ دينار مع الايجار . وعلى ذلك فتبلغ تكلفة الكيلو جرام الواحد نحو ١٨ فلس ، ونحو ٢ر٢٠ فلس مع الايجار . وانخفاض تكلفة انتاج الكيلو جرام مع ارتفاع تكاليف انتاج الدونم راجعا لارتفاع انتاجية الدونم اذ تبلغ نحو ١٣٧٥ كيلو جرام .

وبالنسبة لبنود التكاليف فياتي في مقدمتها اجور العمال ، واعداد الارض للزراعة اذ تبلغ نسبة كل منهما نحو ٥ر٢٩٪ ، ٣ر٢٤٪ من جملة التكاليف على الترتيب . يلي ذلك تكاليف التسميد ومقاومة الافات ، فالري ، فالاسمدة ، اذ تمثل نحو ١ر١٤٪ ، ٧ر٩٪ ، ١ر٨٪ ، ٢ر٦٪ من جملة التاليف على الترتيب . واقل بنود التكاليف هي الزراعة والحصاد ، والبذور ، اذ يمثل كل منهم نحو ٤٪ ، ٤٪ ، ١٪ على الترتيب .

وما سبق يتضح في كل من الجداول (١) ، (٢) ، (٣) .

جدول (١) — متوسط بنود التكاليف لبعض المحاصيل بمحافظة البصرة

(دينار / دونم)

بنود التكاليف / المحصول	القمح	الشعير	الذره	الطماطه	الخيار	الباقلا	باذنجان
ايجار الارض	٢	٢	٢	٣	٣	٣	٣
البذور	٠ر٤٨٥	٠ر٥١٠	١ر٤٧٣	٠ر١٤٧	٠ر١٦٠	٠ر٩٥٥	٠ر٢٣٠
الاسمده	٠ر٥٧٠	٠ر٢٨٠	١ر٣٦٧	٠ر٢٥٠	٠ر٦٢٨	١ر٣٠٠	١ر٥٣٣
اعداد الارض للزراعه	٠ر٤٥٦	٠ر٣٥٨		٠ر٩٠٣	١ر٦٩٣	١ر٩٤٧	٥ر٨٣
الزراعه	٠ر٣٥٢	٠ر٢٠٦	٠ر٨٣٩	١ر٧٤١	١ر٥٠٠	٢ر١١١	١ر٣٣٣
الري	٠ر٣٨٩	٠ر٣١٢	١ر٣٢٩	٢ر٩٠٣	٣ر٧٦٩	١ر٨٤٢	٢
التسميد	٠ر١٦٨	٠ر١٣٧	٠ر٢٧٢	٠٠	٠٠	١ر٠٨٨	٣
اجور مكائن وآلات	٠ر٦٢٠	٠ر٣٧١	١ر٣٣٩	٢ر٥٤٥	٠٠	٠٠	٠٠
اجور عمال	٠ر٦٦٣	٠ر٢٨٢	٠٠	٣ر٣٣٣	٣ر٩٠٩	٢ر٥٢٦	٧ر٢٨٣
مقاومة آفات	٠ر٣٠٤	٠ر٢٣٩	٠ر٤٣٠	٠ر٣٢٠	١ر٣١٣	٠ر١٦٥	٢ر٣٩١
حصاد	٠ر٦٨٧	٠ر٥٢٩	١ر٠٨٤	٠ر٩٠٠	٠٠	١ر٠١٠	٠ر٩٨٠
جملة تكاليف الدونم بدون ايجار	٤ر٧٣٠	٣ر٢٣٠	٨ر١٤٣	١٣ر٠٤٢	١٢ر٩٧٢	١٢ر٩٤٤	٢٤ر٧٣٣

المصدر : احتسبت من بيانات استمارة الاستبيان .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول (٢) - تكاليف انتاج الوحده من بعض المحاصيل بمحافظة البصرة

(فلس / كيلو)

التكاليف	القمح	الشعير	الذره	الطماطه	الخيار	الباقلا	الباذنجان
تكاليف الوحده بدون الايجار	٢٠ر٢٣	١٣ر٧٧	٢٨ر٠٨	٨٧ر٢٦	٨١ر٩٢	٣٨ر٠٧	١٧ر٩٩
تكاليف الوحده مع الايجار	٢٨ر٧٨	٢٢ر٣٠	٣٤ر٩٧	١٠٧ر٣٢	١٠٠ر٨٨	٤٦ر٨٩	٢٠ر٢٧

المصدر: احتسبت من بيانات جدول رقم (١) .

جدول (٣) - النسبة المئوية لما يمثله كل بند من بنود تكاليف الانتاج لبعض المحاصيل بمحافظة البصرة

بنود التكاليف / المحصول	القمح		الشعير		البذره		طماطه		الخيار		الباقلاء		الباذنجان	
	%		%		%		%		%		%		%	
البذور	١٠ر٢٥		١٥ر٧٩		١٧ر٦٥		١ر١٣		١ر٢٣		٧ر٣٨		٠ر٩٣	
الاسمده	١٢ر٠٥		٨ر٦٧		١٦ر٧٩		١ر٩٢		٤ر٨٤		١٠ر٠٤		٦ر٢٠	
اعداد الارض للزراعه	٩ر٦٤		١١ر٠٨		٠٠		٦ر٩٢		١٣ر٠٥		١٥ر٢٥		٢٤ر١٩	
الزراعه	٧ر٤٤		٦ر٢٨		١٠ر٣٠		١٣ر٢٥		١١ر٥٦		١٦ر٣١		٤ر٠٤	
الري	٨ر٢٢		٩ر٦٦		١٦ر٤٤		٢٢ر٢٦		٢٩ر٠٥		١٤ر٢٣		٨ر٠٩	
التسميد	٣ر٥٥		٤ر٢٤		٣ر٣٤		٠٠		٠٠		٨ر٤١		١٢ر١٣	
اجور مكائن وآلات	١٣ر١١		١١ر٤٩		١٦ر٤٤		١٩ر٥١		٠٠		٠٠		٠٠	
اجور عمال	١٤ر٠٢		٨ر٧٢		٠٠		٢٥ر٥٥		٣٠ر١٣		١٩ر٥١		٢٩ر٤٥	
مقاومة آفات	٦ر٤٢		٧ر٤٠		٥ر٢٨		٢ر٤٥		١٠ر١٢		١ر٢٧		٩ر٦٢	
حصاد	١٤ر٥٢		١٦ر٣٨		١٣ر٣١		٦ر٩٠		٠٠		٧ر٨٠		٣ر٩٦	
الاجمالي	١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠	

المصدر : احتسبت من بيانات استمارة الاستبيان .

ثانيـــا — الاسعار والهوامش التسويقيـــه ::

العلاقـــة بين سعر المنتج وسعر المستهلك :

اوضحت استمارة الاستبيان ان متوسط اسعار المنتج لمحاصيل الحبوب كان نحو ٣٩ر٢٨ فلس لكيلو الحنطه ، ونحو ٣٦ر٨٧ فلس لكيلو الشعير ، ونحو ٤٥ فلس لكيلو الذره .

وبالنسبة لمحاصيل الخضر ، فبلغ متوسط سعر المنتج لكيلو الطماطه نحو ٩٥ فلس ونحو ٨٠ فلس للخيار ، ونحو ١١٣ر٣ فلس للباقلاء ، ونحو ٣٠ فلس للباذنجان .

وبمقارنة اسعار المنتج للمحاصيل السابقه باسعار المستهلك المحدده بالمحافظة[1] فنجد انه بالنسبة لمحاصيل الحبوب ونظرا لان الجانب الاكبر منها يستهلك محليا اما فى القرية او فى القرى المجاورة ، فنجد ان سعر المنتج يقارب سعر المستهلك لان فى معظم الحالات يتم البيع مباشرة الى المستهلكين المحليين ، خاصة فى محصول القمح الذى يمثل فيه سعر المنتج نحو ٨٩ر٢٧٪ من سعر المستهلك . وبالنسبة لمحصول الذره فنجد ان سعر المنتج يمثل نحو ٧٧ر٨٪ من سعر المستهلك .

وبالنسبة لمحصول الشعير نجد ان سعر المنتج يزيد عن سعر المستهلك المحدد رسميا — اى انه هناك سوق سوداء فى محصول الشعير — بنحو ١٧ر٠٤٪ ، وذلك يرجع لارتفاع الطلب على الشعير كغذاء آدمى وحيوانى فى الريف ، يليه محصول القمح فالذره . ويتضح ذلك من جدول (٤) .

وعلى هذا فاذا نظرنا الى سعر المنتج من ناحية سعر المستهلك فربما يتضح للوهلة الاولى انه يعتبر عادلا او مجزى ، نظرا لانه فى المتوسط يتراوح سعر المنتج للسلع الزراعية الغذائية ما بين ٦٠٪ — ٧٠٪ من سعر المستهلك . اما اذا نظرنا الى سعر المنتج من وجهة نظر التكاليف الانتاجية فقد يختلف الرأى .

---

(١) اسعار المستهلك حسبت للفترة من ١٩٧٥/١٠/٢٣ حتى ١٩٧٦/٣/٢٦ من بيانات التسعيره الرسميه بمحافظة البصرة .

وبالنسبة لمحاصيل الخضر - التى تضمنتها استمارة الاستبيان - فقد اتضح ان اسعار المنتج تمثل قدر منخفض من اسعار المستهلك ، ففى الطماطه يصل سعر المنتج لنحو ٨٨ر٥٥٪ من سعر المستهلك ، وفى الخيار نحو ٢١ر٦٤٪ ، والباقلاء نحو ٢٦ر٤٩٪ ، والباذنجان نحو ٥٠ر٣٦٪ . هذا على اساس ان النصيب العادل او المجزى للمنتج من الضرورى ان يتراوح ما بين ٦٠٪ الى ٧٠٪ مما يدفعه المستهلك .

العلاقة بين سعر المنتج وتكاليف الانتاج :

بمقارنة تكاليف الوحده المنتجه بدون احتساب الايجار بسعر المنتج وجد ان نسبتها تصل الى نحو ٤ر١٠٢٪ من سعر المنتج كحد اعلى فى محصول الخيار ، ونحو ٦ر٢٣٪ كحد ادنى فى محصول الباقلاء . وبالنسبة لباقى المحاصيل فقد بلغت نحو ٥ر٥١٪ ، ٤ر٣٧٪ ، ٢ر٨٠٪ ، ٩ر٩١٪ ، ٦٠٪ لمحاصيل القمح والشعير والذره والطماطه والباذنجان على الترتيب .

وبمقارنة تكاليف الوحده باضافة الايجار بسعر المنتج وجد ان نسبتها تصل لنحو ١ر١٢٦٪ من سعر المنتج كحد اعلى بالنسبة لمحصول الخيار ، ونحو ٤ر٤١٪ كحد ادنى فى محصول الباقلاء . اما فى باقى المحاصيل فقد بلغت نسبه تكاليف الوحده مع الايجار من سعر المنتج نحو ٣ر٧٣٪ ، ٥ر٦٠٪ ، ٩ر٩٩٪ ، ١١٣٪ ، ٢ر٦٧٪ لمحاصيل القمح والشعير والذره والطماطه والباذنجان على الترتيب ، وذلك كما يتضح من جدول (٥) .

ومن البيانات السابقه يمكننا القول ان نسبة ما تمثله التكاليف من سعر المنتج تعتبر مرتفعة . وذلك قد يرجع اما الى ارتفاع متوسط تكاليف الانتاج ، واما الى انخفاض سعر المنتج عن المستوى المناسب .

واذا قارنا نسبة ما تمثله التكاليف من سعر المنتج بالنسبة للمنتجات الزراعية فى مصر مثلا (١) نجد ان متوسط تكلفة الوحده المنتجه بدون الايجار يمثل نحو ٤٨ر٥٤٪ من سعر المنتج ، بينما يمثل متوسط التكلفة مع الايجار نحو ٦٧ر٤٣٪ من نفس السعر • ومن ذلك يمكن ملاحظة الفرق الشاسع بين عائد المنتج من المحاصيل الزراعية فى كل من مصر والعراق • ومن وجهة نظر الاسعار يمكن ارجاع ذلك الى الانخفاض فى سعر المنتج •

واذا اتبع الاساس السابق ، فأن ذلك يعنى ان سعر المنتج لابد ان يساوى نحو ضعف التكاليف بدون الايجار ، او يساوى نحو ١٤٠٪ من التكاليف مع الايجار - وقد جرى حسابه لمحاصيل الاستبيان (٢) ووضحت النتائج فى الجدول رقم (٦) • ومنه يتضح ان سعر المنتج الحالى منخفض لكل المحاصيل الزراعية •

اسعار المحاصيل والقيمة الايجارية للارض الزراعية :

كذلك ، فقد يتبع لتقدير سعر المنتج التكاليف مضافا اليها نسبة معينة من القيمة الايجارية للارض ، اى الربط بين السعر والتكاليف والقيمة الايجارية • فقد يضاف الى التكاليف مثلى القيمة الايجارية ، لتخصيص الاراضى المستاجره والمثل الثانى يعتبر عائد للمزارع ، ويعتبر السعر فى هذه الحاله هو الحد الادنى • وقد يضاف الى التكاليف ثلاث امثال القيمة الايجارية ويعتبر السعر فى هذه الحاله هو الحد الاقصى •

وقد قدر السعر لمحاصيل الاستبيان بكلا الاسلوبين - كما هو موضح بجدول رقم (٧) ومنه نجد ان السعر بالنسبة لمحاصيل القمح والشعير والذره والباقلاء والباذنجان يتخطى الحد

---

(١) Saas Allam,- ". Price Frmation in Eguptian Agriculaure"- F.A.O.- I.N.P.- Cairo-, 1973 - P.5.

(٢) المحاصيل التى وردت فى استمارة الاستبيان وتشمل : القمح ، الشعير ، الذره ، الطماطم ، الخيار ، الباقلاء ، والباذنجان •

الادنى ، ولكنه يقل عن الحد الاقصى بالنسبه لمحاصيل القمح والشعير والذره ،ويتخطى الحد الاقصى بالنسبه لمحصولى الباقلاء والباذنجان .

وبالنسبه لمحصولى الطماطة والخيار فان السعر يقل عن الحد الادنى وعلى هذا فانه يمكن اعتباره غير مجزى للمنتج .

اما فيما يخص محاصيل القمح والشعير والذره فلا يمكن الحكم على درجة مناسبة السعر للمنتج — مجزى ام غير مجزى — نظرا لعدم الاعتداد بالقيمة الايجارية للاراضى . وبالنسبة للباقلاء والباذنجان فيمكن القول ان سعر المنتج اعلى من المستوى العادى ، كذلك اذا اخذ فى الاعتبار نتائج تقدير السعر على اساس نسبة معينة من التكاليف — جدول رقم (٦) — وملاحظة مدى الترابط بين النتيجتين .

العلاقة بين اسعار الجملة واسعار المستهلك والهامش التسويقى :

بتحليل الاسعار الرسمية المتاحة للجملة والمستهلك ، اتضح ان اسعار الجملة بمحافظة البصرة هى عبارة عن اسعار الجملة فى بغداد يضاف اليها تكاليف النقل للبصرة ، بمعدل قدره ٢٠ فلس للكيلو للطماطة ، ١٥ فلس للكيلو من باقى انواع الخضر .

واتضح ان اسعار الجملة — بالنسبة لمجموعة الخضر — تمثل نحو ٨٠٫٧٪ من سعر المستهلك فى المتوسط ، اى ان الهامش التسويقى خلال هذه المرحلة يبلغ نحو ١٩٫٣٪ من سعر المستهلك ، ويتضح ذلك من جدول رقم (٨) .

وبتحليل نسبة الهامش التسويقى فى تلك المرحلة (الجملة — المستهلك) ، نجد ان اكبرها يتحقق فى محصول الشجر الاحمر والبصل الاخضر اذ يصل لنحو ٣٠٪ من سعر المستهلك يليهم السبانخ فخيار الثناء والباذنجان بمتوسط نحو ٢٥٪ من سعر المستهلك . بينما تتمتع مجموعة البطاطس المحلية والمستورده والبصل اليابس والتلفل الاخضر واللوبيا والطماطه فى الوسط ، بمتوسط قدره نحو من ١٥٪ — ٢٠٪ من سعر المستهلك . يلى ذلك مجموعة الباقلاء الخضراء والفاصوليا الخضراء وهى تمثل اقل هامش بمتوسط قدره نحو ١٠٪ من سعر المستهلك .

ويتضح ان حجم الهامش التسويقي في هذه المرحلة (الجملة ـــ المستهلك) لايتمشى مع الخصائص التسويقية للسلع وذلك من ناحية سرعة القابلية للتلف حيث تكون الطماطه اكبرهـــا ، ومن حيث حاجتها للخدمات التسويقية كالتعبئه والحفظ والمحافظة عليها اثناء النقل وغير ذلك[1]. كذلك يتضح ان اقل المنتجات قابلية للتلف يحصل على اكبر هامش تسويقي كالشجر الاحمر والباذنجان . وعلى هذا فان الهامش التسويقي في تلك المرحلة في حاجة الى اعادة توزيع تبعا لما سبـــــق .

كما انه يبدو من المنطقي عدم تحديد سعر البصره ، اعتمادا على اسعار بغداد نظرا لمختلـف التباينات بينهمـــا .

اسعار المستهلك كاساس لتحديد اسعار المنتج :

اذا جاز استخدام اسعار المستهلك كمؤشر للوصول الى سعر مجزي او عادلا بالنسبة للمنتج ، وعلى اساس ان الهامش التسويقي للمحاصيل الزراعية الغذائية (= السعر المستهلك ـ سعر المنتج) يتراوح بين ٣٠٪ ـ ٤٠٪ من سعر المستهلك ، وعلى هذا فان سعر المنتـــج يتراوح بين ٦٠٪ ـ ٧٠٪ من سعر المستهلك .

وبتقدير سعر المنتج على اساس ٦٠٪ ، ٦٥٪ ، ٧٠٪ من سعر المستهلك لمجموعـة الخضر ـ جدول رقم (٩) ـ اتضح ان سعر المنتج لمحاصيل الطماطه ، والخيار ، والباقـلاء والباذنجان ـ المستخرج من استمارة الاستبيان ـ منخفض ، مما يتطلب بالضرورة اعادة حسابـه وهذا يتفق مع نتائج احتساب سعر المنتج بكل الطرق السابقه . وانخفاض اسعار المنتـــج للمحاصيل الزراعية تضر وتعيق عملية التنمية الاقتصادية ككل ، وذلك للاسباب التالية :ـ

---

(١) F.A.O.- "Markdting - Its Role in Increasing Productivity"- Rome - 1962 - P.25.

١ - انخفاض الاسعار يؤدى الى انخفاض الدخل الزراعى ، ومن ثم الدخل الفردى ، ومن ثم مستوى المعيشة فى القطاع الزراعى بالنسبة لباقى القطاعات الاقتصادية ، مما يؤدى بالزراع الى هجرة القطاع الزراعى الى غيره من القطاعات .

٢ - انخفاض استثمارات الزراع نتيجة انخفاض دخولهم . وبالتالى ،

٣ - تدهور الانتاج والانتاجية فى القطاع الزراعى . وبالتالى ،

٤ - انخفاض العرض فى الوقت الذى يزداد فيه الطلب على السلع الزراعية وخاصة الغذائية ، مما يؤدى الى زيادة اسعار المستهلكين .

٥ - زيادة اسعار السلع الغذائية ، مع ارتفاع مرونة الطلب الدخليه فى الدول النامية [1] يؤدى الى انصدام الفائض الاستثمارى من الدخل الفردى .

٦ - يؤدى قلة الاستثمارات فى الاقتصاد القومى الى انخفاض معدل النموفيه .

---

(1) Sinha , R.P. - "Food In India" - Oxford University Press - 1966 - P.29.

جـــدول رقم (٤)

اسعار كل من المنتج والمستهلك لبعض المحاصيـــل بمحافظة البصـــــرة

فلس/ كيلـو

المحصـــول	سعر المنتـج	متوسط سعـر المستهـلك	نسبة سعر المنتـج / من سعر المستهـلك
قمـــح	٢٨ر٣٩	٤٤	٢٧ر٨٩٪
شعـــير	٨٧ر٣٦	٥ر٣١	٠٤ر١١٧٪
ذره	٣٥	٤٥	٨ ر ٧٧ ٪
طماطـه	٩٥	١٧٠	٨٨ر٥٥٪
خيـــار	٨٠	٦ر١٢٤	٢١ر٦٤٪
باقـــلاء	٣ر١١٣	٢٣٠	٢٦ر٤٩٪
باذنجان	٣٠	٢ر٨٢	٥٠ر٣٦ ٪

المصـــدر :

سعر المنتج من بيانات استمارة الاستبيان ، اسعار المستهلك من البيانات الرسمية لتصحيرة محافظة البصـــرة .

جدول (٥) - نسبة ما تمثله التكاليف من سعر المنتج لبعض المحاصيل بمحافظة البصـــــره ٠

المحصـــــول	تكاليف الوحده بدون ايجـــار (١)	تكاليف الوحده مع الايجـــار (٢)	سعر المنتج (٣)	% (١) : (٣)	% (٢) : (٣)
قمح	٢٠ر٢٣	٢٨ر٧٨	٣٩ر٢٨	٥١ر٥٠	٧٣ر٢٧
شعير	١٣ر٧٧	٢٢ر٣٠	٣٦ر٨٧	٣٧ر٣٥	٦٠ر٤٨
ذره	٢٨ر٠٨	٣٤ر٩٧	٣٥	٨٠ر٢٣	٩٩ر٩١
طماطم	٨٧ر٢٦	١٠٧ر٣٣	٩٥	٩١ر٨٥	١١٢ر٩٨
خيـار	٨١ر٩٣	١٠٠ر٨٨	٨٠	١٠٢ر٤١	١٢٦ر١٠
باقلاء	٣٨ر٠٧	٤٦ر٨٩	١١٣ر٣	٣٣ر٦٠	٤١ر٣٩
باذنجان	١٧ر٩٩	٢٠ر١٧	٣٠	٥٩ر٩٧	٦٧ر٢٣

المصـــــدر : احتسب من بيانات استمارة الاستبيان ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول (٦) تقدير سعر المنتج على اساس نسبة معينة من التكاليف

المحصول	سعر المنتج الفعلي (١)	السعر المنتج على اساس ضعف التكاليف بدون الايجار	السعر على اساس ١٤٠٪ من التكاليف مع الايجار
قمح	٣٩ر٢٨	٤٠ر٤٦	٤٠ر٢٩
شعير	٣٦ر٨٧	٢٧ر٤	٣١ر٢٢
ذره	٣٥	٥٦ر١٦	٤٨ر٩٥
طماطم	٩٥	١٧٤ر٥٢	١٥٠ر٢٦
خيار	٨٠	١٦٢ر٨٦	١٤٣ر٢٤
باقلاء	١٥٣ر٣	٧٦ر١٤	٦٦ر٨
باذنجان	٣٠	٣٥ر٩٨	٢٨ر٦٤

المصدر : احتسبت على اساس سعر المنتج = ضعف التكاليف بدون ايجار ، سعر المنتج = ١٤٠٪ من التكاليف مع الايجار

(١) بيانات استمارة الاستبيان .

جدول (٧) احتساب السعر على اساس التكاليف

(بالدينار ما عدا الاسعار بالفلس)

البيان	القمح	الشعير	الذره	طماطم	خيار	باقلاء	باذنجان
اجمالى تكاليف الدونم بدون ايجار	٤ر٧٣٠	٣ر٢٣٠	٨ر١٤٣	١٣ر٠٤٢	١٢ر٩٧٢	١٢ر٩٤٤	٢٤ر٧٣٣
ايجار الدونم	٢	٢	٢	٣	٣	٣	٣
انتاج الدونم بالكيلو جرام	٢٣٣ر٨٥	٢٣٤ر	٢٩٠	١٤٩ر٤٦	١٥٨ر٣٣	٣٤٠	١٣٧٥
التكاليف + ضعف الايجار	٨ر٧٣٠	٧ر٢٣٠	١٢ر١٤٣	١٩ر٠٤٢	١٨ر٩٧٢	١٨ر٩٤٤	٣٠ر٧٣٣
التكاليف + ٣ امثال الايجار	١٠ر٧٣٠	٩ر٢٣٠	١٤ر١٤٣	٢٢ر٠٤٢	٢١ر٩٧٢	٢١ر٩٤٤	٣٣ر٧٣٣
السعر على اساس التكاليف + ضعف الايجار	٣٧ر٣٣	٣٠ر٨٣	٤١ر٨٧	١٢٧ر٤٠	١١٩ر٨٢	٥٥ر٧١	٢٢ر٣٥
السعر على اساس التكاليف + ٣ أمثال الايجار	٤٥ر٨٨	٣٩ر٣٦	٤٨ر٧٦	١٤٧ر٤٧	١٣٨ر٢٧	٦٤ر٤	٢٤ر٣
سعر البيع الفعلى للمزارع	٣٩ر٢٨	٣٦ر٨٧	٣٥	٩٥	٨٠	١١٣ر٣	٣٠
صافى العائد اذا كان مستأجرا	٢ر٤٥٥	٣ر٤١٦	٠ر٠٠٧	١ر٨٤٤ـ	٣ر٣٠٦ـ	٢٢ر٧٨	١٣ر١٧
" " " مالكا	٤ر٤٥٥	٥ر٤١٦	٢ر٠٠٧	١ر١٥٦	٠ر٣٠٦ـ	٢٥ر٧٨	١٦ر١٧

المصدر : احتسب من بيانات استمارة الاستبيان .

CamScanner الممسوحة ضوئيا بـ

جدول (٨) — متوسط اسعار الجمله والمستهلك لاهم محاصيل الخضر
بمحافظة البصره خلال الفترة ٢٥/٢٥/٩٧٥ — ١٩٧٦/٣/٢٦

(بالفلس)

المحصول	متوسط اسعار الجملة	متوسط اسعار المستهلك	سعر الجمله % من سعر المستهلك
طماطم	١٤٣ر٢	١٧٠	٨٤ر٢
باميا	١٣٧ر١	١٥٨ر٦	٨٦ر٤
باذنجان	٦١ر٧	٨٢ر٢	٧٥ر١
شجر عناكى	٧٩ر٣	١٠٠ر٥	٧٨ر٩
لهيا خضراء	١٠١ر٣	١٢١	٨٣ر٧
فلفل اخضر	٨٧ر٥	١٠٥	٨٣ر٣
بصل يابس	٧٩ر٣	٩٦ر٤	٨٢ر٣
خيار الماء	١٠٣ر٤	١٢٤ر٦	٨٣
خيار القثاء	٥٥	٧٣ر٣	٧٥
بطاطس محليه	٧٩ر٣	٩٧ر١	٨١ر٧
رقى	٦١ر٧	٢٨	٧٧ر٥
بطيخ	٢٨ر٨	٣٥ر٦	٨٠ر٩
فاصوليا خضراء	١٥٤ر٥	١٦٧ر٣	٩٢ر٣
سبانخ	٥٣ر٥	٧١ر٨	٧٤ر٥
بطاطس مستورده	٥٨	٧٠	٨٢ر٩
شجر احمر	٣٠ر٨	٤٣ر٩	٧٠ر٢
بصل اخضر	٤٥ر٣	٦٤	٧٠ر٨
باقلاء خضراء	٢٠٥	٢٣٠	٨٩ر١
المتوسط	—	—	٨٠ر٧٪

المصدر : احتسبت من بيانات التسعيره الرسميه بمحافظة البصره .

جدول (٩) - تقدير اسعار المنتج لمحاصيل الخضر على اساس نسب معينة من سعر المستهلك بمحافظة البصرة .

(فلس / للكيلو)

المحصول	متوسط اسعار المستهلك	سعر المنتج على اساس ٦٥٪ من سعر المستهلك	سعر المنتج على اساس ٦٥٪ من سعر المستهلك	سعر المنتج على اساس ٧٠٪ من سعر المستهلك
طماطم	١٧٠	١٠٢	١١٠ر٥٠	١١٩
باميا	١٥٨ر٦	٩٥ر١٦	١٠٣ر٠٩	١١١ر٠٢
باذنجان	٨٢ر٢	٤٩ر٣٢	٥٣ر٤٣	٥٧ر٤
شجر عناكي	١٠٠ر٥	٦٠ر٣٠	٦٥ر٣٣	٧٠ر٣٥
لوبيا خضراء	١٢١	٧٢ر٦	٧٨ر٦٥	٨٤ر٧٠
فلفل اخضر	١٠٥	٦٣	٦٨ر٢٥	٧٣ر٥٠
بصل يابس	٩٦ر٤	٥٧ر٨٤	٦٢ر٦٦	٦٧ر٤٨
خيار الماء	١٢٤ر٦	٧٤ر٧٦	٨٠ر٩٩	٨٧ر٢٢
خيار القثاء	٧٣ر٣	٤٣ر٩٨	٤٧ر٦٥	٥١ر٣١
بطاطس محليه	٩٧ر١	٥٨ر٢٦	٦٣ر١٢	٦٧ر٩٧
رقي	٢٨	١٦ر٨	١٨ر٢٠	١٩ر٦٠
بطيخ	٣٥ر٦	٢١ر٣٦	٢٣ر١٤	٢٤ر٩٢
فاصوليا خضراء	١٦٧ر٢	١٠٠ر٣٨	١٠٨ر٧٥	١١٢ر١١
سبانخ	٧١ر٨	٤٣ر٠٨	٤٦ر٦٧	٥٠ر٢٦
بطاطس مستوردة	٧٠	٤٢	٤٥ر٥٠	٤٩
شجر احمر	٤٣ر٩	٢٦ر٣٤	٢٨ر٤	٣٠ر٧٣
بصل اخضر	٦٤	٣٨ر٤	٤١ر٦٠	٤٤ر٨٠
باقلاء خضراء	٢٣٠	١٣٨	١٤٩ر٥٠	١٦١

المصدر : احتسبت من بيانات جدول (٨) .

ثالثا - الاسس النظرية لتحديد اسعار المنتج :

ان التعرف على الاسس النظرية لتحديد سعر المنتج للسلع الزراعية وما يكتنفها من نقائص يعد من الاهمية بمكان ، حتى يمكن التخلص من تلك النقائص واختيار الطريقة الاكثر مناسبه من حيث امكانية استخدامها .

١ - طريقة تكاليف الانتاج : وتعد من الطرق الاساسيه لتحديد سعر المنتج ، وقد استخدامتها الدراسه لتحديد مستوى السعر . فمن المعروف اقتصاديا ان السعر لابد ان يغطى التكاليف ويسمح بعائد مجزى - او عادلا - للمزارع . والاختلاف هنا فى مقدار هذا العائد ، ففى الدول التى تعتبر القيمة الايجارية للاراضى الزراعية شبه محدده (ثابته) فيها ، اتخذت هذه القيمة الايجاريه (١) كاساس لتحديد هذا العائد . فيضاف الى التكاليف الانتاجيه ضعف القيمه الايجارية - حتى تغطى تكلفة الارض المستأجره - ويمثل هذا الحد الادنى للسعر . وباضافة ثلاث امثال القيمة الايجارية نحصل على الحد الاعلى للسعر ، ومن الممكن ان يتراوح السعر بين الحدين . فيكون سعر الوحده كما يلى :

$$\text{الحد الادنى لسعر الوحده من الانتاج} = \frac{\text{التكاليف}^{*} + (\text{الايجار} \times ٢)}{\text{عدد الوحدات المنتجه}}$$

$$\text{الحد الاعلى لسعر الوحده من الانتاج} = \frac{\text{التكاليف} + (\text{الايجار} \times ٣)}{\text{عدد الوحدات المنتجه}}$$

وفى البلدان التى لاتحدد فيها القيمه الايجارية للارض يمكن اضافة مقابل معين كريع للارض ، ومقابل مساوكدخل للمنتج .

---

(١) استخدمت هذه الطريقة فى جمهورية مصر العربية لتحديد اسعار المنتج بالنسبه للحاصلات الزراعيه ، على اعتبار ان القيمه الايجارية للاراضى الزراعيه قد حددت بموجب قوانين الاصلاح الزراعى .

* التكاليف الكليه للمحصول الرئيسى - اى بعد اقتطاع تكاليف المحصول الثانوى ، بدون الايجار .

وتعرض طريقة تكاليف الانتاج كاساس لتحديد سعر المنتج لبعض السلبيات التى ترجع الى :

أ — التباين فى متوسط التكاليف بين المزارع الفرديه الذى يعتبر من المشكلات الرئيسيه عند تقدير السعر ، ففى مثل هذه الحالات يطرح السؤال التالى نفسه : أى مستوى من التكاليف يمكن اتخاذه اساس لتقدير السعر ؟ أهى اقل التكاليف ؟ أم متوسط التكاليف ؟ فالامثل ان تكون ادنى تكاليف للعينه ، والتى تغطى متوسط التكاليف الفعليه للزراع الذين ينتجون الجانب الاكبر من المحصول .

٢ — النقص فى بيانات تكاليف الانتاج لكل سلعه على حده لغرض تحديد السعر ، حيث يبنى السعر على التكاليف الزراعيه فى الزراعات المتطوره (أى ليس فى الزراعات البدائيه) ، واذ تعذر الحصول على بيانات الزراعات المتطوره ، فتستعمل بيانات الزراعات التقليديه بعد استنزال الفرق فى التكاليف عن الزراعات المتطوره هذا على اساس انه هو نمط الزراعه السائد بالنسبه لهذه المنتجات .

٣ — مشكلة التباينات الجغرافيه فى التكاليف ، فمن الضرورى تحديد سعر واحد فى المستويات السوقيه الواحده (سوق المنتجين ، سوق الجمله ، سوق التجزئه — المفرد —) فى اقاليم الدوله . وبالتالى فانه قد يكون هناك تباين فى الاسعار من اقليم لأقليم — ويظهر ذلك جليا فى المحاصيل الخضريه والفاكهيه اكثر مما يظهر فى المحاصيل النقديه — ، وحيث انه هناك درجات من المحاصلات الزراعيه بالنسبه للمحصول الواحد فمن الضرورى ان يكون هناك سعر لكل درجه او للدرجات الاساسيه من المحصول .

وتبعا لطريقة تكاليف الانتاج فأن دخل الدونم الواحد من انتاج محصول معين يتحدد باضافة ضعف او ثلاثة امثال معدل الايجار — كحد ادنى وحد أعلى — الى تكاليف الانتاج النقديه ، وتقسم على انتاج الدونم فنحصل على سعر الوحده من الانتاج .

ومما سبق يمكن القول بان طريقة تكاليف الانتاج لا تصلح بمفردها كاساس لوضع الاسعار الزراعية لانها تبنى على جانب العرض وتتجاهل كليه تأثير الطلب .

٢ — طريقة المساواة :

ومن ضمن الطرق الممكن استخدامها لتحديد اسعار المنتج للسلع الزراعيه طريقة المساواه • وتهدف طريقة المساواه هذه الى وضع اسعار للسلع الزراعية بحيث تعطيها نفس القوه الشرائيه للوحده كما كانت في فتره الاساس •

ويمكن وضع او تصميم اسعار المساواة باستخدام اى من الطرق التاليه :

١ — النسبه بين اسعار السلع الزراعية واسعار السلع غير الزراعية •

٢ — النسبه بين اسعار الانتاج الزراعى المتسلمه بواسطة الزراع والاسعار المدفوعه لمستلزمات الانتاج •

٣ — النسبه بين اسعار الانتاج الزراعى المستلمه بواسطة الزراع والاسعار المدفوعه لمستلزمات الانتاج مضافا لها الانفاق العائلى (الاستهلاك) •

٤ — النسبه بين الاسعار المستلمه بواسطة الزراع للمنتجات التى يبيعونها والاسعار المدفوعه لمستلزمات الاستهلاك التى يشترونها •

٥ — النسبة بين الاسعار الزراعيه والمستوى العام للاسعار •

ومن الانسب حساب اسعار المساواه للسلع الزراعيه منفصله حيث يعكس ذلك مساواة القوة الشرائية لهذه المنتجات (١) • كذلك تعتبر عملية تعديل وموائمة فترة الاساس من الاهمية بمكان للوصول الى المستوى الامثل لاسعار المساواه خاصه فى الاوقات التى يحدث فيها نمو اجتماعى وتكنولوجى سريع •

وفى الهند (٢) مثلا ، عند تقدير الاسعار بطريقة المساواة يستخدم متوسط بعض الطرق السابقة ليكون سعر المساواة للعام القادم • وذلك كما هو موضح فى جدول (١٠) •

وكما ان طريقة تكاليف الانتاج تعتريها بعض السلبيات ، فان طريقة المساواه هى الاخرى يعتريها ايضا بعض السلبيات التى منها :

---

(1) Shaphered, G.S.-" Agricultwral Price Analysis"- Iowa State University Press- First eaition- 1963- P. 277.

(2) Indian Journal of Agricultural Economies- Jannary/ March 1970- P. 40.

١ - تتغير اسعار عناصر الانتاج المختلفة بمعدلات مختلفه في مختلف المناطق الانتاجيه ، ولذا فاستخدام نفس الكميات المرجحه لمختلف المناطق الانتاجيه ككل يعني ان سعر المساواه العام ليس مناسبا بالنسبه للاسعار التي تدفع بواسطة الزراع ، هذا بالاضافة الى صعوبة الحصول على بيانات الاسعار المدفوعه بواسطة الزراع . لذا فمن الافضل ان يحسب سعر المساواة منفصلا لكل محصول ولكل منطقة .

٢ - تجاهل حجم الانتاج (كمية المحصول) ، فكما هو معروف ان الاسعار هي احدى العوامل التي تحدد الحالة الاقتصادية للزراع . والتقدير الحالة الاقتصاديه للزراع بطريقة اوفى تستخدم الاسعار وكميات الانتاج مما يصل بنا الى جملة الدخل ، ولكن العامل الحاسم في تحديد الحالة الاقتصادية للزراع هو صافي الدخل ، ولكي نصل الى ذلك لابد من استقطاع التكاليف من جملة الدخل . وطرق المساواة السابقه تاخذ في الاعتبار جانب واحد من جوانب التكاليف التي يتحملها الزارع الا وهي اسعار عناصر التكاليف المدفوعه دون الاخذ في الاعتبار باقي عناصر التكاليف غير المدفوعه (السماد البلدي - البذور - وعناصر اخرى من انتاج المزرعه - العمل العائلي) .

ومن جهة نظرنا نرى أنه يمكن استخدام طريقة التكاليف ومتوسط طرق المساواة السابقه كاساس لتحديد اسعار المنتجات الزراعيه .

٣ - طريقة تنويع الانتاج :

وقبل أن نشير هنا الى طريقة تنويع الانتاج باعتبارها من الطرق الناجحه والملائمه لتحديد اسعار السلع الزراعيه - ولكن تحت ظروف الدول النامية قد يكون من الصعب استخدامها الا في مرحلة متقدمة نظرا لاحتياجها الى بيانات كافيه ، حيث تأخذ في الاعتبار مختلف العوامل المؤثره في الاقتصاد القومي كالانتاج والاسعار والدخل والاستهلاك والادخار .

وهذه الطريقة نشأت كأساس لوضع الاسعار الزراعية فى الدول الاشتراكية [1] حيث تفرق هذه الطريقة بين المستوى العام لاسعار السلع الزراعية وبين العلاقات السعريه بين السلع الزراعية وبعضها • فقرارات الزراع تبنى على الربحيه النسبيه وليس على الربحيه المطلقه للمنتجات الزراعيه ، فعند مستوى معين من تكاليف الانتاج تصبح العلاقة بين اسعار مختلف المنتجات الزراعية ذات اهمية حاسمة للوصول الى هيكل مناسب للانتاج الزراعى • وطبقا لهذه الطريقة ، يرتبط تحديد المستوى العام لاسعار السلع الزراعية بالزيادة المخططة فى الانتاج الزراعى ، وبمخطط توزيع الدخل القومى فيما يتعلق بالتوزيع بين الاستثمار والاستهلاك كذلك بين مختلف فئات المجتمع (الزراع والصناع) • وعلى ذلك فأى تغيير فى نظام التمويل سوف يرتبط بالتغيير فى المستوى العام للاسعار الزراعيه • فاذا حددت الخطة الزيادة المستهدفه فى الانتاج الزراعى ، فهى تحتاج الى استثمارات محدده فى قطاع الزراعه وما يرتبط به • ان جزء من هذه الاستثمارات الذى سيمول بواسطة الزراع يعتمد على الدخل الزراعى فى الفترة الانتاجيه السابقه وعلى حجم الاستهلاك من هذا الدخل •

ويوضح المثال التالى كيفية تحديد مستوى اسعار السلع الزراعية طبقا لهذه الطريقه :

١ ــ تهدف الخطه التنميه لزيادة الانتاج الزراعى بمقدار (س%)

٢ ــ تحقيق هذه الزيادة يتطلب استثمارات زراعية قدرها (ص) •

٣ ــ من هذه الاستثمارات الكليه ستتحمل الدولة (ص١) ، والزراع انفسهم (ص٢ = ص ــ ص١)

٤ ــ كما تهدف الخطه الى زيادة استهلاك الزراع (ك) بمقدار (Δ ك) •

ومن ذلك سيصبح دخل الزراع (د) مساويا = ك + Δ ك فاذا علم أن الدخل د = ك + ص

= الكميات المنتجه (ك) x اسعارها (أ) ــ تكاليف الانتاج (ت) فسوف تصبح الاسعار الزراعية عند المستوى ،

---

(1) Pohorille, M.-"Plan and Market in Agriculture" - in "Planning and Markets" - Dunlop, T.J, and Fedorenko, P.N- MC Graw - Hill- 1969-P. 138.

جدول رقم (١٠)

التقديرات المختلفة لاسعار المساواة لبعض المنتجات الزراعية من الفترة ٦٩ — ١٩٧٠ فى الهند

المحصول	اسعار المساواة كأساس ١٩٥٢ سنة	اسعار المساواة متوسط العشر سنوات السابقه كاساس	اسعار المساواة بتعديل فترة الاساس	اسعار المساواة باستخدام اسعار المدخلات ١٩٥٣ — ٥٢ كاساس	اسعار المساواة باستخدام اسعار المدخلات والاستهلاك ١٩٥٣ — ٥٢ كاساس	متوسط اسعار المساواه وهو لسعر المساواة لعام ٩٦٩ — ١٩٧٠
قمح	٨٢ر٩٣	٧٦ر٨٢	٨٢ر٨٤	٩١ر١٧	٨١ر١	٨٣ر٠٧
شعير	٩٢ر١٥	٨٠ر٨٣	٨٧ر٢٠	١٠١ر٢	٩٠ر٦	٩٠ر٤٥
اذره	٦٩ر٠١	٦٠ر٨١	٦٥ر٦٨	٧٦ر٠٢	٦٧ر٨٠	٦٧ر٨٨
ارز شعير	٥٨ر٧٣	٤٨ر٣٧	٥٢ر٢٢	٦٤ر٧٠	٥٧ر٧٠	٥٦ر٣٤
فول	٦٠ر٥	٦٠ر٨٧	٦٥ر٦٢	٦٦ر٧٥	٥٩ر٤	٦٢ر٦٧

المصدر :

Indian Journal of Agricultural Economies - January/ March 1970- P. 40

$$أ = \frac{د + ت}{ك + \Delta ك . + ص ٢ + ت}$$ أى ان :

$$\text{مستوى الاسعار الزراعية} = \frac{\text{الدخل الزراعى}^{أ} + \text{تكاليف الانتاج}}{\text{الكميات المنتجـــه}}$$

$$= \frac{\text{استهلاك الزراع + الزيادة المخططه فى الاستهلاك + استثمارات الزراع + تكاليف الانتاج}}{\text{كميـــة الانتـــــاج}}$$

اما كيفية ربط هذا النموذج النظرى للاسعار الزراعية بالنظام السعرى الفعلى للســـلـــع الزراعية والذى يتأثر بقوى السوق (العرض والطلب) فمن الممكن ان يتم عن طريق العوامل التاليه

١ ــ الفرق (الهامش التسويقى) بين سعر التجزئه وسعر المنتج ذو درجات مختلفة مـــن المرونه ويمكن تنظيمه بواسطة الدوله .

٢ ــ الضرائب المتحصله على الزراع .

٣ ــ الاعانات والقروض المقدمه لقطاع الزراعه .

٤ ــ اسعار المدخلات الزراعية (مستلزمات الانتاج) .

٥ ــ اسعار السلع الاستهلاكية الصناعية التى يحتاجها الزراع .

هذا بالاضافة الى انه هناك بعض الطرق الاخرى لتقدير سعر المنتج والتى منها :

أ ــ طريقة العوامل المتعدده .

ب ــ الطريقة التجريبية

حـ ــ طريقة الدخل المزرعى

خاتمة وتوصيـــات

تناولت الدراسة تكاليف الانتاج بالتحليل وقد اتضح انه ليست هناك قيمة ايجاريـــه معينه للارض الزراعيه بالمحافظة يمكن اعتمادها كبند من بنود التكاليف ، وبالتالى اخذها فـــى الاعتبار عند تحديد السعر كريع للارض المملوكه وتكلفة للارض المستأجره .

كما ان اعلى المحاصيل تكلفة هو الباذنجان يليه الخيار والباقلاء واقلها هى محاصيل الحبوب ، وهذا يتفق مع الواقع الفعلى ، وذلك بالنسبه للوزن الواحد . اما بالنسبه للوحده المنتجـــه (الكيلو جرام) فيأتى فى المقدمه الطماطم فالخيار فالذره .

واعلى بنود التكاليف بالنسبه لمحاصيل الحبوب هى تكاليف الحصاد وقيمة البذور ، وبالنسبه لمحاصيل الخضر فيأتى فى المقدمه تكاليف اجور العمال ثم اعداد الارض للزراعه .

ولابد من الاشارة هنا ما لدراسة التكاليف الانتاجية لمختلف المحاصيل الزراعية من اهمية بالنسبه لأى سياسة زراعية او خطه زراعية وبالتالى لاى تناول لموضوع الاسعار الزراعيه . فبـــدون معرفة للتكاليف فأن اى سياسة زراعية لا تقوم على اساس واضح معروف . ويجب دراسة التكاليـــف لمختلف المحاصيل ومختلف مناطقها الانتاجية ولا يجوز تعميمها على مستوى الجمهورية للاختلافات الكبيره بين انتاجية المحاصيل ، وتكلفة الانتاج من منطقة لاخرى .

وقد تناولت الدراسة الاسعار بالتحليل فيما يخص العلاقة بين سعر المنتج وسعر المستهلك ، والعلاقة بين سعر المنتج وتكاليف الانتاج ، والسعر والقيمة الايجاريه للارض ، والعلاقة بين اسعار الجمله واسعار المستهلك والهامش التسويقى ، كذلك اسعار المستهلك كأساس لتحديد اسعار المنتج .

واتضح مما سبق ان سعر المنتج غير عادل ، كذلك فان نسبة ما يحصل عليه المنتج مما يدفعـــه المستهلك (حصة او نصيب المنتج من سعر المستهلك) تعتبر منخفضه ، ولذا فانه من الضرورى لتنمية قطاع الزراعه والمحافظة على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيه من رفع سعر المنتـــج للسلع الزراعية ، وفى نفس الوقت العمل على تقليل الهامش التسويقى عن طريق المنظمات التسويقيه (كالتسويق التعاونى) .

كذلك اتضح ان اسعار الجمله بمحافظة البصره هى عبارة عن اسعار الجملة بمحافظة بغداد يضاف اليها تكاليف النقل للبصره وواقع ٢٠ فلس لكيلو الطماطم ، ١٥ فلس للكيلو لباقى انواع الخضر .

ولا يمكن الاعتماد على هذا الاساس نظرا للتباينات والاختلافات القائمة بين المنطقتين سواء فيما يخص النواحى الانتاجيه او التسويقيه ، كذلك لم يأخذ فى الاعتبار خصائص السلع . فلابد ان يتم تقدير السعر فى كل اقليم على حده .

وبالنسبه للاساليب النظرية لتحديد اسعار المنتج فقد تناولت الدراسه :

١ - طريقة تكاليف الانتاج مع الايجار ، وبدون الايجار .

٢ - طريقة المساومة .

٣ - طريقة توزيع الانتاج .

واستخدمت فى التحليل طريقة تكاليف الانتاج ، واسعار المستهلك كأساس لتحديد سعر المنتج . الا انه من الافضل استخدام طريقة توزيع الانتاج لما تؤدى اليه من مميزات ربط القطاع الزراعى بالخطه العامه للتنميه . ونظرا لاحتياج هذه الطريقه لكثير من البيانات فمن الممكن استخدام طريقة تكاليف الانتاج حاليا ، وطريقة توزيع الانتاج فى مرحلة متقدمه . بل ومن الممكن استخدام متوسط عدة طرق كأساس لتحديد السعر ، كما هو متبع بالنسبه للمحاصيل الزراعية فى الهند .

المراجع

(١) : وزارة التخطيط العراقية - المجموعة الاحصائيه السنوية ١٩٧٤ - الجهاز المركزي للاحصاء - بغداد ١٩٧٥ .

(٢) : F.A.O.- "Marketing - Its Role in Increaring Productivity"- Rome - 1962.

(٣) : Indian Journal of Agrioultural Economics - Jannary/March 1970.

(٤) : Lange, O.,-"Introduction to Econemetrics "-PWN - Warsaw - 1966.

(٥) : Pohorille, M.- "Plan and Market in Agricultuer"-in"Planning and Markets" - Dunlop, T.J. and Fedorenko - , P.N - NC Craw - Hill - 1969.

(٦) : Saad Allam, - "Price Formation in Egyptian Agriculture"- F.A.O. I.N.P. - Cairo 1973.

(٧) : Shaphered, G.S.- "Agricultural Price Analysis"- Iowa - state Uniwersity Press - First edition- 1963.

(٨) : Sinha, R.P.- "Food In India" - Oxtord University Press - 1966.